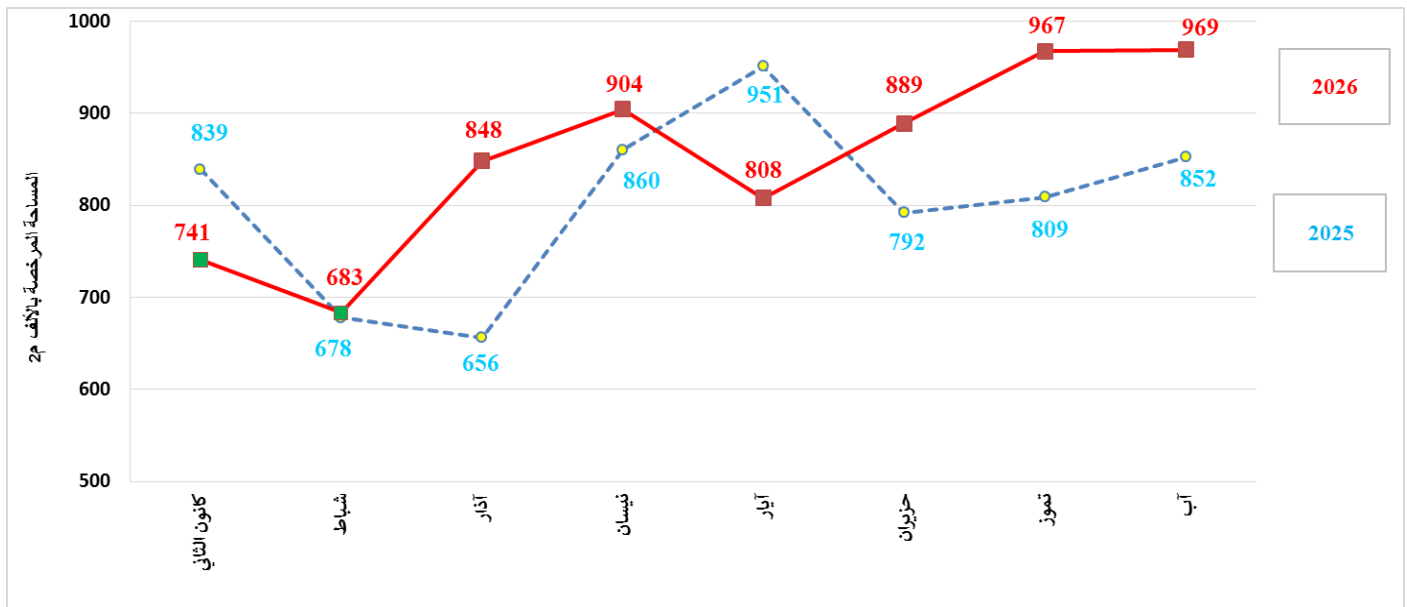


- الإحصاءات: ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية بنسبة 12% خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026
- ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة لكافة الأغراض السكنية و غير السكنية في المملكة بنسبة 5.7% خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026
- ارتفاع أعداد الرخص المصدرة بنسبة 3% خلال الفترة نفسها
- شكلت المساحات المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 81.8% من المساحات المرخصة
- استحوذ إقليم الوسط على ما نسبته 72.5% من إجمالي المساحات المرخصة

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، حيث بلغ مجموع مساحات الأبنية التي تم ترخيصها من قبل أمانة عمان والبلديات خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026 ما مساحته 6.81 مليون م²، مقارنة مع 6.44 مليون م² لنفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 5.7%. وبلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة 16,771 رخصة، مقارنة مع 16,276 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 3%.

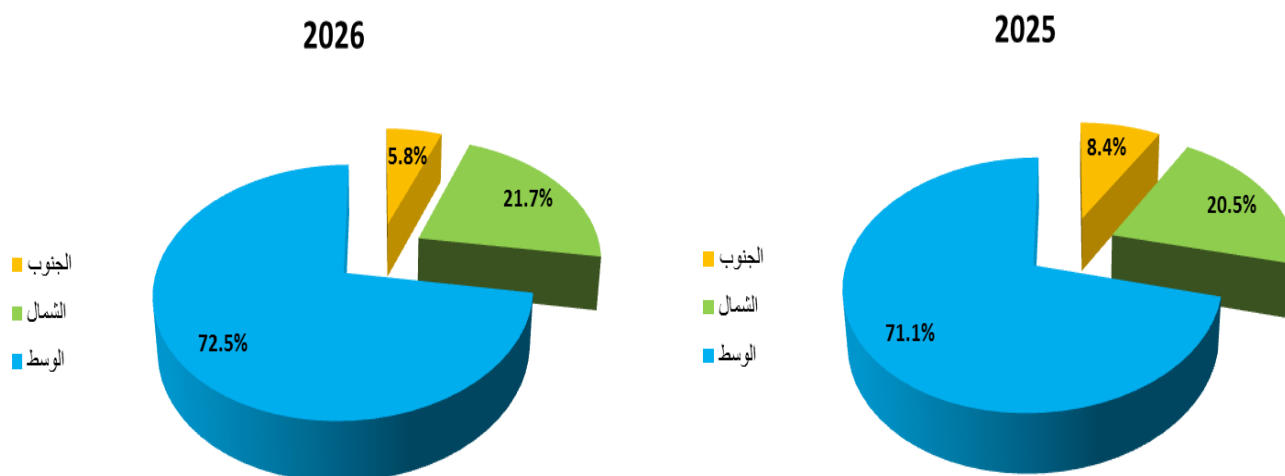
وعلى صعيد أغراض الترخيص، فقد بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية نحو 5.6 مليون م² خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026 مقارنة مع 5.0 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 12%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية 1.24 مليون م²، مقارنة مع 1.45 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (14.5%). وقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 81.8% من إجمالي المساحات المرخصة و 18.2% للأغراض غير السكنية.

الشكل (1) : مساحات الأبنية المرخصة الشهرية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عامي 2025 و 2026 (بالألف متر مربع)



وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 72.5% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة، بارتفاع 1.4 نقطة مئوية مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، في المقابل بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 21.7% بارتفاع 1.2 نقطة مئوية، وإقليم الجنوب ما نسبته 5.8% بانخفاض (2.6) نقطة عن نفس الفترة من عام 2025.

الشكل (2) : التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم خلال الأشهر الثمانية الأولى من عامي 2025 و 2026



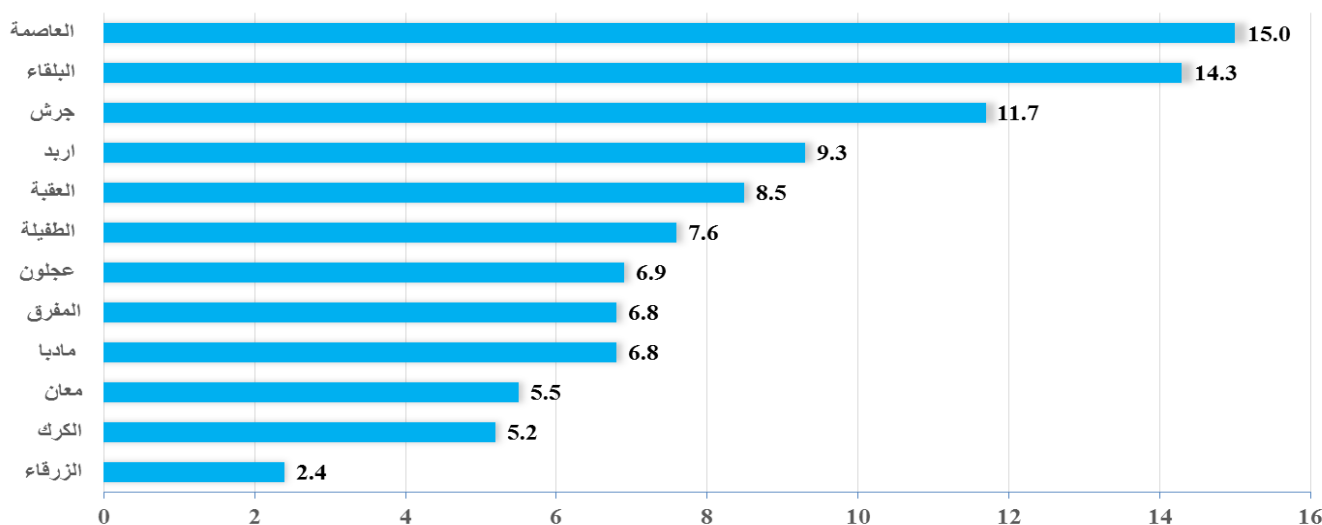
أما بالنسبة للتوزيع النسبي لمساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظات وعدد السكان، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة إذ بلغت 15.0%، وبمساحة مقدارها 0.666 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة الزرقاء أقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 2.4%، وبمساحة مقدارها 0.108 م² لكل فرد.

جدول (1) : حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية

خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026 حسب المحافظة

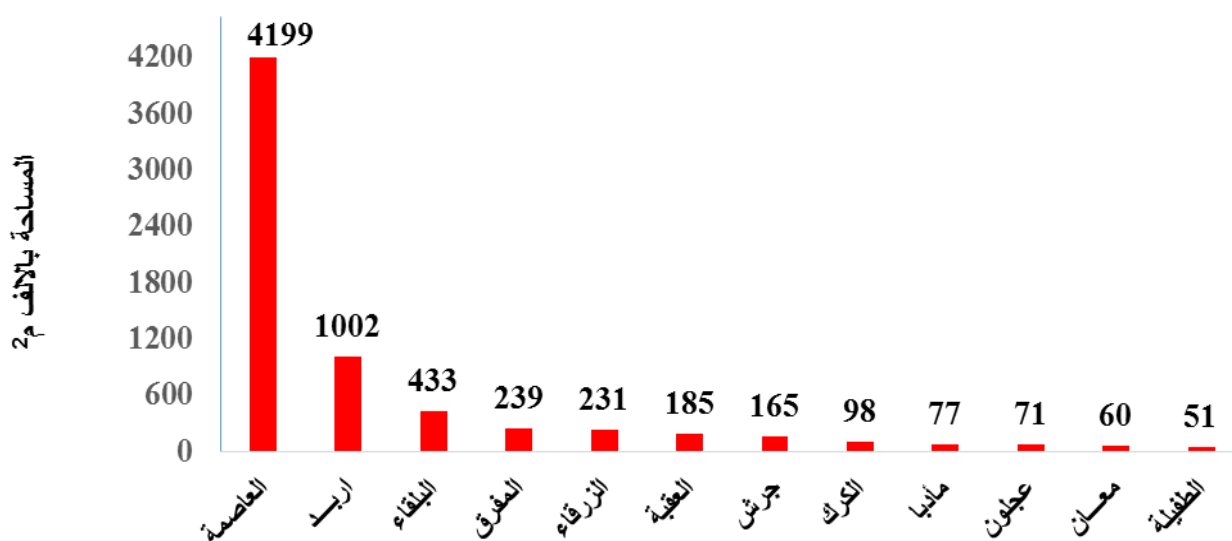
المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن (م ²)	حصة الفرد من المساحة المرخصة (م ²)	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
العاصمة	5,004,600	3,331,629	0.666	15.0
البلقاء	614,000	386,788	0.630	14.3
جرش	296,000	152,477	0.515	11.7
اربد	2,210,500	905,476	0.410	9.3
العقبة	250,900	93,524	0.373	8.5
الطفيلة	120,300	40,384	0.336	7.6
عجلون	219,900	66,423	0.302	6.9
المفرق	686,800	205,817	0.300	6.8
مادبا	236,200	70,255	0.297	6.8
معان	197,900	47,883	0.242	5.5
الكرك	395,400	90,058	0.228	5.2
الزرقاء	1,704,500	183,602	0.108	2.4
المجموع	11,937,000	5,574,316	0.467	100

الشكل (3) : التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026 حسب المحافظة



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 59.5% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 40.5%، والمبنى القائم هو المشيد منذ سنوات بدون ترخيص وتم إصدار الرخصة خلال الشهر الذي تم جمع البيانات فيه، أما الإضافة إلى مبنى قائم فهو إصدار رخصة لإنشاء إضافة جديدة على مبنى قائم ومرخص، وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 4 مليون م²، دون أي تغيير يذكر مقارنة بنفس الفترة من عام 2025.

الشكل (4) : مساحات الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء، بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

تعتبر مؤشرات رخص البناء عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم إكمالها.